

## الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: رؤية تحليلية للقطاع الفلاحي المغربي

## Green Economy and Sustainable Development: An Analytical View of the Moroccan Agricultural Sector

سارة عجرود

جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، sara.adjeroud@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ القبول: 2021/02/20

تاريخ الاستلام: 2021/01/23

**ملخص:** يتجه العالم في هذا العصر نحو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر وهو تحقيق التنمية عبر مشروعات صديقة للبيئة ولا تضرها وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة، فتكمن أهمية الاقتصاد الأخضر في الوطن العربي لما له من دور حيوي في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية فالاعتماد على ممارسات هذا المفهوم التي تحد من التلوث وتعظم من الإنتاج وهو ما يتطلب تكاتف الجهود لجميع دول الوطن العربي، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من التجارب الدول الأجنبية، فالاستثمار في الاقتصاد الأخضر يشجع على الاستثمارات في قطاعات ينتج عنها إيجاد فرص عمل جديدة، فعلى سبيل المثال في مجال الطاقة تفضل ان توجه للطاقة الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية والرياح... الخ، وينطبق هذا على كافة الاستثمارات الخضراء في شتى القطاعات، وتعتبر دولة المغرب من بين أهم دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي سارعت إلى محاولة تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في عدة مجالات منها المجال الفلاحي، وذلك بهدف تحسين أداء القطاع الفلاحي ليصبح محرك النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر والوصول في الأخير إلى تحقيق التنمية المستدامة.

**كلمات مفتاحية:** الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الفلاحة، الاستثمار الفلاحي.

**Abstract:** The world was moving in this age toward the so-called green economy, which is to achieve development through environment-friendly projects, maligns relies on modern technology, lies the importance of green economy in the Arab world, has a vital role in achieving sustainable development and the preservation of natural resources and dependence on the practices of this concept that reduce pollution and magnify the production of which requires the intensification of the efforts of all the countries of the Arab world, as well as to maximize the benefit from the experiences of foreign States, investing in the green economy and encourage investment in the sectors of resulting in the creation of new jobs, for example in the field of energy would prefer that new and renewable sources of energy such as solar, wind, etc., this applies to all green investments in various sectors. Morocco is one of the most important countries in the Mediterranean basin that hurried to attempt to apply the concept of Green Economy in several areas, including The agricultural field, with the aim of improving the performance of the agricultural sector to become the engine of economic growth and the fight against poverty and to achieve sustainable development.

**Keywords:** Green Economy; Sustainable Development; Agriculture; Agricultural Investment.

المؤلف المرسل: سارة عجرود، الإيميل: sara.adjeroud@univ-msila.dz

تزايد الوعي في هذا العصر بمشاكل البيئية ومخاطرها المؤثرة على جميع دول العالم حيث باشرت معظم بلدان العالم بتبني خطوات ضرورية للحد من إطلاق الغازات الضارة أو العناصر السامة الأخرى في الجو والذي يؤثر في الكوكب والبشر، وقد أدركت هذه البلدان الضرورة الهامة لتبني سياسات وخطط وإجراءات تمكينية وتخصيص مصادر مادية لتحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات خضراء مستدامة خلال فترة من الزمن، وذلك كي لا تواجه الأجيال القادمة نضوباً في الموارد الطبيعية وأن تعتمد حياتهم على التنمية المستدامة، فكان الاقتصاد الأخضر\*، هو ذلك اقتصاد الذي يؤدي إلى التنمية المستدامة، ويرتكز بشكل أساسي على استخدام موارد الطاقة المتجددة والمباني الخضراء والمواصلات العامة والخاصة غير الملوثة والإدارة الفعالة للمياه وإدارة مياه الصرف الصحي من خلال تقنيات التكرير وإعادة الاستخدام. فهذه القطاعات تستقطب عمالاً وتحفز الطلب على المنتجات والخدمات والأنظمة التي يستخدمها البشر بشكل منظم. فمثلاً، يوفر قطاع إدارة النفايات فرص استثمار متميزة في التدوير وإعادة الاستخدام وإنتاج الأسمدة وإنتاج الطاقة الحيوية للأنشطة الإنتاجية، وكذلك يمكن استخدام نفايات الطعام العضوية والتي تشكل 80% من النفايات المحلية في البلدان العربية بمثابة مادة خام لإنتاج السماد العضوي للأغراض الزراعية كما يمكن استخدام النفايات كمواد خام لإنتاج الغاز الحيوي.

ومن هنا قامت دولة المغرب بوضع مخطط اسمه "مخطط المغرب الأخضر" يتضمن إستراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية طموحة ترمي إلى جعل القطاع الفلاحي من أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني في أفق 2020، وترتكز برامج هذا المخطط على تهمين خصوصيات كل منطقة، والاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية في إطار تنمية مستدامة تحافظ على الموارد والتوازن البيئي، وكذا تحقيق تنمية متوازنة من خلال فلاحة عصرية تستجيب لمتطلبات السوق، وفلاحة تضامنية تهدف إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار.

ومن هنا تم طرحنا للإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية

المستدامة للقطاع الفلاحي المغربي؟

## أولاً: مقارنة ابيستمولوجية للدراسة.

## 1. في مفهوم الاقتصاد الأخضر.

هناك عدة تعاريف للاقتصاد الأخضر سنذكر منها:

يُعرف بأنه "نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسه على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على استخدام الوقود الاحفوري مثل الفحم الحجري والبتروال والغاز الطبيعي"<sup>1</sup>.

ويعرف أيضاً بأنه "اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية"<sup>2</sup>

هناك من يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: " نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة"<sup>3</sup>.

من خلال التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي للاقتصاد الأخضر بأنه: " مفهوم يعتمد على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر ملائمة للبيئة والتنمية بمختلف مستوياتها، بحيث يؤدي الاقتصاد الأخضر في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة".

فاستناداً لما سبق تظهر أهم أسباب ظهور الاقتصاد الأخضر فيما يلي<sup>4</sup>:

أطلقت منظومة الأمم المتحدة في عام 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى إلى مواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمتراطة التي أثرت في المجتمع الدولي، وأهمها:

\*الأزمة المالية: تعتبر الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام 2007 أسوأ أزمة مالية منذ (الكساد الكبير)، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست الآثار المترتبة على الأزمة المالية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم؛ إذ نتجت عنها

ديونٌ متزايدة على الحكومات، وضغوطٌ على الصناديق السيادية (Sovereign Wealth Funds) (SWF) وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

\*الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال عامي 2008-2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يعزى سببها جزئياً إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.

\*أزمة المناخ: برزت أزمة تغير المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ- والتي ازدادت معدلات حدوثها خلال الأعوام القليلة السابقة- والتكيف معها والتخفيف من آثارها. وفي الفترة من عام 1982 وحتى عام 1992 صدر منشوران من البحوث الجامعية، قدّما للمرة الأولى عرضاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر (Blueprint for a Green Economy)، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضي قدماً في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها. والثاني هو الاقتصاد الأخضر (The Green Economy)، الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقاً، وأكّد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، ومع أن هذين المنشورين طرحا للمرة الأولى هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة 20 عاماً.

## 2. في مفهوم التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من التعريفات حول التنمية المستدامة سنحاول ذكر البعض منها:

تعرف بأنها: "هي التنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي، فالاستدامة إذن تتميز بالشمول والمدى الأطول والديناميكية"<sup>5</sup>.

أيضاً تعرف بأنها: "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي. كما

يشترط في التنمية المستدامة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة مع مرور الوقت، إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية من خلال التدابير الفعالة من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة للأجيال القادمة"<sup>6</sup>.

ومن أهم التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير برونديتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن برونديتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"<sup>7</sup>.

إذن ومن خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي للتنمية المستدامة بأنها: "تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال المقبلة متطلباتهم".

من خلال ما تم التطرق إليه ينبغي أن نشير إلى أبعاد التنمية المستدامة والتي هي:

#### أ. البعد البيئي:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة ماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد.

#### ب. البعد الاقتصادي:

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة. فاستهلاك الطاقة المستخرجة من النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

#### ج. البعد الاجتماعي:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو

الإنصاف والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف هنا، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.<sup>8</sup>

## ثانيا: واقع القطاع الفلاحي في المغرب من منظور مقارنة الاقتصاد الأخضر

### 1. مؤهلات القطاع الفلاحي المغربي.

#### أ. واقع الفلاحة في المغرب:

تعتبر الزراعة قطاعا مهما في اقتصاد المغرب، بالرغم من زيادة أهمية المعادن ونمو النشاط الصناعي والاستثمار الأجنبي، تبلغ مساحة المغرب حوالي 71 مليون هكتار، وتعتبر مليون هكتار من هذه المساحة صالحة للفلاح ويستوعب النشاط الزراعي حوالي 34% من مجموع القوى العاملة في المغرب، كما تشكل جانبًا مهمًا من الصادرات، وأهم المحاصيل الزراعية بالمغرب الحبوب، خاصة القمح والشعير والذرة والشمندر السكري والحمضيات والبطاطس والطماطم والزيتون والفاصولياء والبازلاء. ويساعد على نمو الزراعة بالمغرب السهول الخصبة والسفوح الممطرة، ولذلك يتنوع الإنتاج الزراعي في البلاد منذ قديم الزمان.

والزراعة في المغرب نوعان تقليدية وحديثة وتشغل الزراعة الحديثة 20% من جملة المساحة المزروعة، بينما تستوعب الزراعة التقليدية 80% من الأراضي المزروعة (4 ملايين هكتار) ويعمل بها 90% من جملة السكان المشتغلين بالزراعة، وتوزع على حوالي مليون مزرعة. وتزرع الحبوب، وفي مقدمتها القمح، الذي يزرع في السهول الشمالية للمغرب الأطلسية، وخاصة في إقليمي غرب والشاوية، ويزيد الإنتاج في هذه الأقاليم على مليون طن سنويًا، ثم الشعير غذاء سكان الريف، ويزرع معظمه في الجزء الجاف الذي يقع شرقي جبال الأطلس، إلى جانب البقول والزيتون، وأهم مناطق زراعتها سهول سايس والحوز.<sup>9</sup>

أما الزراعة الحديثة فتقوم في مساحة تبلغ 2,714 هكتارًا من الأرض المروية، وفي حوالي ربع مليون هكتار من الأراضي المستصلحة، وتمتلكها جمعيات زراعية تستخدم الأساليب العلمية في إنتاج المحاصيل للتصدير، وتقع في السهول الشمالية والشمالية الغربية. وكانت هذه الزراعة قد بدأت على أيدي الأوروبيين الذين كانوا يستخدمون 100,000 مزرعة بصفة دائمة، وعند الاستقلال كانت هناك 6,000 مزرعة

تبلغ مساحتها نحو مليون هكتار، وأهم ما تهتم به المزارع الحديثة المحاصيل المعدة للتصدير مثل الخضراوات التي تصدر إلى أوروبا، والفواكه، خاصة الحمضيات، التي تصدر إلى جهات متعددة، وتزرع في أقاليم غرب الرباط وسوس.

## ب. مؤهلاته:

يلعب القطاع الفلاحي دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما، حيث جاء مخطط المغرب الاخضر لتعزيز مواطن القوة وتجاوز المعوقات فقد عمل على تقوية مؤهلاته واطرافه المزيد اليها وذلك باعتبار<sup>10</sup>:

- التنافسية الجيدة المتوفرة لدى مجموعة من سلاسل الانتاج.
- وجود هياكل فلاحية وصناعات غذائية تشكل نماذج ناجحة (كوباك، كوسيمار، الجمعية الوطنية لمربي الاغنام والماعز).
- انجاز مشاريع تهيئة كبرى في ميدان السقي وتعلق بالسدود والمنشات المائية بصفة عامة.
- تنوع الاصناف النباتية الناتجة عن ادخال زراعات جديدة ذات مردودية عالية، من قبيل الاشجار الثمرة والزراعات العلفية والخضروات، بالإضافة الى تطوير تقنيات وعوامل الانتاج.
- تدجين أصناف جديدة محلية ودخيلة للنباتات العطرية والطبية.
- تنافسية اسعار التكلفة في ميدان الفلاحة والصناعات الغذائية لارتباطها المباشر بأسعار المدخلات واليد العاملة ومختلف عوامل الانتاج الاخرى.
- الامتيازات الجبائية والجمركية المقدمة من طرف الدولة.
- المنحى المتصاعد لأسعار المنتوجات الفلاحية في الاسواق العالمية.
- المؤهلات الجيدة التي يتمتع بها السوق الوطني، خصوصا مع تزايد النمو الديمغرافي وتحسن مستوى العيش والعادات الاستهلاكية.
- تزايد الطلب الخارجي على بعض المنتوجات الفلاحية المغربية كمنتوجات اولية او محولة، الشيء الذي يقوي صادرات القطاع

## 2. القطاع الفلاحي في ظل تطبيق مقارنة الاقتصاد الأخضر.

تعتبر معظم الدول العربية منذ القدم بأنها دول زراعية تنتج ما تحتاج إليه من غذاء وكساء ولكن تغيرت هذه الصورة حينما تزايدت معدلات الطلب على المحاصيل الزراعية زيادة كبيرة نتيجة للزيادة المرتفعة لمعدلات النمو السكاني، ومن هنا وجب العمل على عدة محاور من خلال إعادة النظر في السياسات الإنتاجية والاستهلاكية الزراعية بهدف رفع إنتاجية الإنتاج الزراعي بالأراضي القديمة عن طريق إدخال البدائل التكنولوجية المتاحة عالميا والتي تتناسب مع ظروف الدول العربية، بالإضافة أيضا إلى الزيادة الأفقية للأراضي عن طريق استصلاح الأراضي، كما يمكن أن يتم حل تلك المشكلة عن طريق تشجيع مشروعات الثروة الخضراء\* والتي تراعي الجوانب البيئية وزيادة إنتاجية المحاصيل على مستوى الوطن العربي.<sup>11</sup>

فمن بين آثار تطبيق الاقتصاد الأخضر على الزراعة في الدول العربية نجد:

أ. **حل مشكلة التصحر وتدهور الأراضي:** تعتبر مشكلة التصحر وتدهور الأراضي من أهم المشاكل البيئية في الدول العربية فمن أسباب المشكلة هو تغير المناخ وانجراف التربة وزيادة معدلات الجفاف، كما أن هناك العديد من الجوانب الأخرى التي يمكن ان تساهم بشكل فعال في تدهور الأراضي مثل قطع الأشجار للحصول على الوقود الخشبي وإساءة استخدام الزراعة بتلك المناطق، ومن هنا فالتوقع أن تتأثر الزراعة والغابات بشكل كبير نتيجة للتغير المناخي، فتلك الغابات في الدول العربية تواجه مشاكل عديدة والتي من أهمها الاستخدامات الأخرى للأراضي غير الزراعية.<sup>12</sup>

ب. **حل مشكلة المياه في الوطن العربي:** ان تزايد نسبة السكان من بين أهم أسباب تزايد الطلب على المياه في هذه الدول زكا ينتج عن تلك الزيادة السكانية تزايد الطلب على الإنتاج الزراعي والصناعي، وعليه فإننا نجد أن حجم الموارد المائية في الوطن العربي تبلغ نحو 313 بليون م<sup>3</sup> وسوف ينتج عن عدم كفاية الموارد المائية عدم القدرة على زيادة الأراضي المزروعة حيث لا تتجاوز المساحة المزروعة 197 مليون هكتار من إجمالي 536 مليون هكتار أراضي قابلة للزراعة والتي منها 72 مليون هكتار فقط تتضمن أنشطة زراعية حتى عام 2011.<sup>13</sup>

إذن ومن اجل محاولة تطبيق مقارنة الاقتصاد الأخضر في المغرب، حاولت الحكومة المغربية بذل جهود منها ما ظهر في الدستور من خلال وضع قوانين لهذه المقاربة وربطها بضرورة تحقيق التنمية المستدامة،



ومنها ما هو متعلق بأدوات اقتصادية ومالية من طرف السلطات العمومية، ففي الدستور الجديد المغربي ظهرت هذه المحاولات الجادة في القوانين التالية<sup>14</sup> \*:

**الفصل 31:** تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في: الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، التنمية المستدامة.

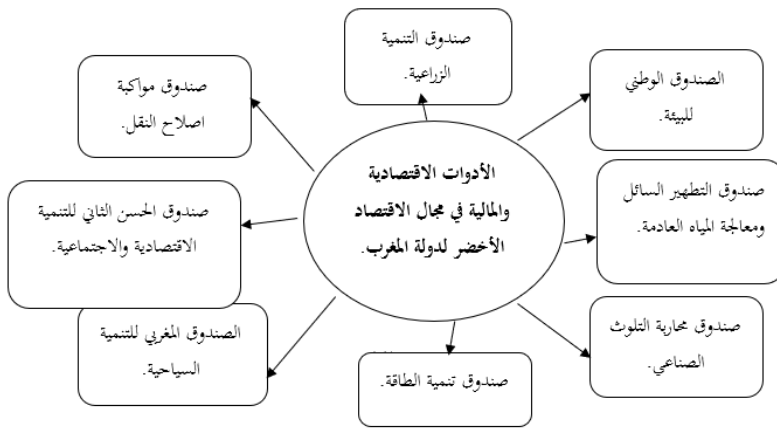
**الفصل 35:** تعمل الدولة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية وعلى حقوق الأجيال المقبلة.

**الفصل 136:** يركز التنظيم الجهوي والتراحي على مبادئ التدبير الحر وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

**الفصل 152:** توسيع مجال الخبرة التي يتمتع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القضايا البيئية: يدي المجلس برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.<sup>15</sup>

أما عن أهم الأدوات الاقتصادية والمالية المعتمدة من طرف السلطات العمومية المغربية من اجل التحول نحو اقتصاد اخضر وتحقيق التنمية المستدامة في مجال الفلاحة نوضحها في الشكل الاتي:

شكل رقم (01): يوضح أهم الأدوات الاقتصادية والمالية للسلطات العمومية في القطاع الفلاحي المغربي.



المصدر: من إعداد الباحثة.

### ثالثا: الاقتصاد الأخضر والقطاع الفلاحي في المغرب: رؤية استشرافية

تعتبر الحكومة مخطط "المغرب الأخضر" إستراتيجية وطنية شمولية تهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية طموحة ترمي إلى جعل القطاع الفلاحي من أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني في أفق 2020 وترتكز برامج هذا المخطط على تامين خصوصيات كل منطقة، والاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية في إطار تنمية مستدامة تحافظ على الموارد والتوازن البيئي، وكذا تحقيق تنمية متوازنة من خلال فلاحة عصرية تستجيب لمتطلبات السوق، وفلاحة تضامنية تهدف إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار.<sup>16</sup>

حيث يعتمد هذا المخطط باعتباره مقارنة متعددة الإبعاد من اجل زراعة مدججة تحترم البيئة فهو يتركز على تشجيع الزراعة ذات أداء جيد وقيمة مضافة عالية، من خلال حشد العقار الزراعي الذي يدخل ضمن الممتلكات الخاصة للدولة وتفويته لفاعلين خواص محليين أو أجنبان في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تسعى إلى تامين الفروع الرئيسية لاسيما فروع التصدير ( الحوامض الزيتون، والفواكه والخضر)، وينبني على نموذج تجميع يربط العلاقات بين المستثمرين الخواص الذين يملكون قدرة مالية جيدة مع عشرات المستغلين الصغار والمتوسطين في إطار تعاقد ثلاثي الأطراف بين الدولة والمستثمر الخاص والمستغل.<sup>17</sup>

أما الركيزة الثانية فتعتمد على مقارنة المواكبة الاجتماعية ( مع مساهمة قوية للدولة) لفائدة المستغلين الصغار والمتوسطين لاسيما في المناطق الصعبة ( الجبال، الواحات، السهول والهضاب شبه الجافة...) بهدف الزيادة بشكل ملموس في الدخل الفلاحي وتامين الإنتاج المحلي.<sup>18</sup>

انطلاقا من ركائز المخطط الأخضر للمغرب فانه تبرز لنا أهم الدراسات لهذا المخطط أن أسباب اعتماد هذا الأخير ومستقبله تكمن في النقاط التالية:

1- زيادة الطلب على الوقود الحيوي ( Biocarburants ) والذي جاء لتعويض البترول الذي ارتفع سعره في الأسواق الدولية.

2- الحاجيات الغذائية المتزايدة الناتجة عن ارتفاع النمو الديمغرافي.

3- الطلبات الجديدة خاصة على المواد الحيوانية و الزيتية نتيجة تحسن مستوى العيش داخل دول نامية جديدة كاهند و البرازيل و الصين.

4- الحفاظ على البيئة: ازداد الوعي بهذه الأهمية لدى صناع القرار و صانعي السياسات العامة، كما أن هناك مخوفات من آثار تغير المناخ ودوره فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، الى جانب ذلك هناك مخاطر من قبيل تآكل التربة وفقدان خصوبتها و ندرة المياه كلها عوامل مؤثرة على المجال الزراعي.<sup>19</sup>

5- العنصر البشري في المجال الفلاحي: إن العنصر البشري غير مؤهل للعب دور مهم في تحديث القطاع الزراعي وتميز المجال الفلاحي .

6- ندرة المياه: سجلت الحكومة أن ندرة الموارد المائية والتقلبات المناخية، يشكلان أكبر تحد للقطاع الفلاحي بالمغرب حيث يُتوقع أن تصبح ثلثا الأراضي غير قابلة للاستغلال الفلاحي بحلول 2050، محذرة في هذا سياق من تعدد وتعدد الأنظمة العقارية وصغر المساحات المستغلة فلاحيا، بالإضافة للمشاكل المرتبطة بتنافسية الفلاحة الوطنية علاقةً باتفاقيات التبادل الحر وتقلبات أسعار السوق الدولية<sup>20</sup>.

من خلال ما سبق يمكن ذكر أهم نقاط تعتبر كرؤية مستقبلية لمخطط المغرب الأخضر وهي:

- الزيادة في الاستثمارات الخضراء عبر تعزيز التعاون الدولي وتعبئة القطاع الخاص والموارد العمومية الداخلية.
- تشجيع السياسات الصناعية القادرة على توفير فرص العمل.
- تعزيز الكفاءات والابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء.<sup>21</sup>
- المعالجة الثلاثية للمياه العادمة وإعادة استعمالها في المجال الفلاحي بنسبة 100% في أفق 2030.
- إيجاد حوالي 10.000 منصب شغل في أفق 2030.<sup>22</sup>
- محاولة الوصول إلى جعل تنمية الفلاحة المغربية تنمية مستدامة في أفق 2020.<sup>23</sup>

### خاتمة:

يعتبر مخطط المغرب الأخضر حدثا تاريخيا متميزا إذ يندرج في إطار الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها المغرب على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي فالنتائج المرتقبة للمخطط كان لها تأثير و انعكاس على

الأجيال القادمة كما أنه يتزامن مع الأوضاع العالمية المتأزمة ماليا و اقتصاديا، و قد انفراد هذا المخطط بتحديد بوضوح لآليات العمل و المقاربات المعتمدة و كذا الأهداف المنتظرة، وهذا ما أكدته الحكومة المغربية بان القطاع الفلاحي يقوم بدور محوري في تحقيق الأمن الغذائي، وتأمين الشغل والموارد المالية، وذلك لكونه يساهم بمعدل 19% من الناتج الداخلي الخام، منها 15% في الفلاحة و 4% في الصناعة الفلاحية، ويشغل 4 مليون قروي، ويستوعب أكثر من 50% من مجموع القوى العاملة، كما أوضحت معطيات حكومية رسمية في قطاع الفلاحة أن القطاع يشكل مصدر العيش لأكثر من 80% من سكان القرى، مشيرة أنه يتحمل مسؤولية توفير الأمن الغذائي للمغاربة، ويساهم بنسب جد هامة في الاكتفاء الذاتي الغذائي حيث يغطي حوالي 100% من الخضر والفواكه والحوامض والمنتجات الحيوانية، و 70% من الحبوب والقطاني و 40% من السكر لكن لا بد من الإشارة في الأخير إلا أن هذا المخطط يعتبر سياسة عامة ولكي تكون ناجحة لا بد من إشراك جميع الفاعلين في هذا القطاع، و تهيئة الأرضية المواتية بشيء يضمن تكافؤ الفرص واستفادة الجميع على قدم المساواة من التحفيزات و المساعدات، لكي لا يكون هذا برنامجا يستفيد فيه الفلاحين الكبار أصحاب و ملاكي وسائل الإنتاج على حساب الفلاحين الصغار وذلك لكي لا نرجع لمقولة كارل ماركس ” من يملك وسائل الإنتاج يملك السلطة ”.

#### توصيات:

من اجل الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر وتحقيق ان صح التعبير مشروع مجتمعي ناجح وقاسم مشترك بين جميع القطاعات سواء في المنطقة العربية بأكملها أو في دولة المغرب كنموذج لهذه الدراسة وجب اتباع وتعزيز الخطوات التالية:

- التزامات سياسية رفيعة المستوى لتأمين بيئة مؤاتية لنمو الاقتصاد الأخضر.
- تحديث القوانين والسياسات البيئية.
- وضع استراتيجيات وطنية بمواعيد محددة لتحديد الاعتبارات البيئية والقطاعات الجاهزة لاعتماد الاقتصاد الأخضر.
- وضع حوافز مالية ومادية للأنشطة والسياسات الداعمة للبيئة.
- تثقيف المستهلكين عن التنمية المستدامة وأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
- إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات وتبادل المعلومات عن الاقتصاد الأخضر.

— تعزيز التعاون بين البلدان في ما يتعلق بتبادل البحوث والخبرات والتمويل والمساعدة التقنية والتكنولوجية .

### التهميش:

\* تم وضع مفهوم الاقتصاد الأخضر من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2008 وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول من عام 2009 في قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يعرف بمؤتمر ريو +20 عام 2012 تحت عنوان رئيسي الاقتصاد الأخضر.

<sup>1</sup> جواهر المطيري. "الاقتصاد الأخضر: تنمية مستدامة تحارب الفقر وتكافح التلوث"، اليوم 3 جوان 2015. مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.alyaum.com/article/4070942>

شاهد في: 2017/02/12 على الساعة 19.51

<sup>2</sup> احمد مرسي. " الاقتصاد الأخضر...مراعاة البعد البيئي في عملية التنمية" الهيئة العامة للاستعلامات 31 ماي 2016. مأخوذة من الموقع التالي:

<http://www.sis.gov.eg/section/0/10?lang=ar>

شاهد في: 2017/02/12 على الساعة 20.11

<sup>3</sup> رلى مجدلاني. مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر: الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح. منظمة الأمم المتحدة: تقرير اقتصادي واجتماعي لدول شرق آسيا، 2010. ص.05

<sup>4</sup> هشام بشير. مفهوم الاقتصاد الأخضر في ضوء التغيرات المناخية، أراء. مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:

[http://araa.sa/index.php?view=article&id=285:2014-06-15-12-53-18&Itemid=302&option=com\\_content](http://araa.sa/index.php?view=article&id=285:2014-06-15-12-53-18&Itemid=302&option=com_content)

شاهد في : 2017/02/12 على الساعة: 21.08

<sup>5</sup> خالد مصطفى قاسم. إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر. (مصر: الدار الجامعية 2007) ص- ص. 20-21.

<sup>6</sup> محمد علي و محمد عبد الجواد. نظم المعلومات الجغرافية. (عمان: دار الصفاء، 2001).

<sup>7</sup> WCED. "World Commission on Environment and Development: *Our Common Future*. Oxford: Oxford University Press, 1987.p.08.

<sup>8</sup> احمد بشارة. " التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشراتها". مصر العربية أكتوبر 2015. مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.masralarabia.com>

شوهدي بي: 2017/02/04 على الساعة: 00.21.

<sup>9</sup> ، الزراعة في المغرب. ويكيبيديا الموسوعة الحرة قيقري 2016. مأخوذة من الموقع الإلكتروني التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

شوهدي بي: 2017/04/22 على الساعة: 22.01

<sup>10</sup> وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، دليل المستثمر في القطاع الفلاحي المغربي. (وكالة

التنمية الفلاحية، المغرب، 2008). ص. 24.

\* الثورة الخضراء هي قفزة نوعية في الإنتاج الزراعي نتجت عن زيادة استخدام تقنيات مختلفة مثل مبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب والأسمدة وكذلك ضروب جديدة من المحاصيل عالية الغلة في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. أدت الثورة الخضراء إلى زيادة كبيرة في الإنتاج العالمي من الغذاء مما قلص مشاكل الجوع والمجاعات، تشير الثورة الخضراء إلى سلسلة من الأبحاث والتطوير ونقل التكنولوجيا والمبادرات، التي حدثت بين سنوات أربعينيات القرن العشرين وحتى أواخر سبعينيات القرن العشرين، والتي زادت الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم، وبالذات في أواخر ستينيات القرن العشرين. تضمنت الثورة الخضراء مبادرات تطوير أصناف عالية الغلة من الحبوب، والتوسع في البنية الأساسية للري، وتحديث أساليب الإدارة، وتوزيع البذور المهجنة، والأسمدة الصناعية والمبيدات للمزارعين، حيث استخدم مصطلح "الثورة الخضراء" لأول مرة في عام 1968 على لسان المدير السابق للوكالة الأمريكية للتنمية وليم زينة، الذي لاحظ انتشار التكنولوجيا الجديدة، وقال: "هذه التطورات وغيرها في مجال الزراعة تحتوي على ما يؤهلها لثورة جديدة، وهي ليست ثورة عفيفة مثلها في ذلك مثل الثورة السوفيتية الحمراء، كما أنها ليست ثورة بيضاء مثلها في ذلك مثل شاه إيران، أسميها الثورة الخضراء".

<sup>11</sup> World bank. World bank development report agriculture for development. Dc: the world bank washington.2008.

<sup>12</sup> شريف محمد علي احمد. دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014. ص-ص. 19-20.

<sup>13</sup> World bank. World bank development indicators. Dc : washington.2012.

<sup>14</sup> الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة. نحو اقتصاد اخضر من اجل تنمية مستدامة في المغرب. المملكة المغربية: مسقط، 3 ديسمبر 2014. ص 08.

\* للمزيد من التفصيل أكثر انظر موقع وزارة الفلاحة المغربية:

<http://www.minculture.gov.ma>

<sup>15</sup> الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، مرجع سبق ذكره. ص. 08.

<sup>16</sup> محمد بلقاسم. هل جعل " المغرب الأخضر " الفلاحة محركا للاقتصاد المغربي؟. هسبريس أكتوبر 2013، مأخوذة من

الموقع الإلكتروني الأتي:

شوهده في: 2017/04/22 على الساعة: 21.26.

17 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. الاقتصاد الأخضر في المغرب. (د.س.ن). ص.14.

18 نفس المرجع. ص-ص.14-15.

19 رشيد حمرواي. مخطط المغرب الأخضر: المشروع الطموح. مجلة سبي أكتوبر 2009، مأخوذة من الموقع الإلكتروني

التالي:

[file:///C:/Users/DIGITAL TEC/Desktop/](file:///C:/Users/DIGITAL%20TEC/Desktop/)

شوهده في: 2017/04/21 على الساعة: 18.47

20 محمد بلقاسم، مرجع سبق ذكره.

21 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مرجع سبق ذكره. ص.17.

22 الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، مرجع سبق ذكره. ص.14.

23 بوسلهام عيسات. قراءة في خطط المغرب الأخضر. مدونة بوسلهام، مأخوذة من الموقع الإلكتروني التالي:

[file:///C:/Users/DIGITAL TEC/Desktop/](file:///C:/Users/DIGITAL%20TEC/Desktop/)

شوهده في: 2017/04/22 على الساعة: 19.14